الأمم المتحدة S/2013/264

مجلس الأمن

Distr.: General
3 May 2013
Arabic
Original: French

رسالة مؤرخة ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٣ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتوغو لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أوافيكم طيه بمذكرة مفاهيمية استعداداً للمناقشة المفتوحة التي يجريها مجلس الأمن في ١٣ أيار/مايو ٢٠١٣ بشأن تحديات مكافحة الإرهاب في أفريقيا في سياق حفظ السلام والأمن الدوليين.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

السفير
الممثل الدائم
(توقيع) كودجو **مينان**

070513 060513 13-32337 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٣ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتوغو لدى الأمم المتحدة

مذكرة مفاهيمية لجلسة إحاطة يعقدها مجلس الأمن بشأن تحديات مكافحة الإرهاب في أفريقيا في سياق حفظ السلام والأمن الدوليين

١٣ أيار/مايو ٢٠١٣

مقدمة

تقترح توغو، في إطار رئاستها مجلس الأمن لفترة ثانية، تنظيم مناقشة رفيعة المستوى في ١٣ أيار/مايو ٢٠١٣ لموضوع ''تحديات مكافحة الإرهاب في أفريقيا في سياق حفظ السلام والأمن الدوليين''.

يحتل الإرهاب في أفريقيا اليوم مكانة هامة على الساحة الدولية، وهو لا يفتأ يتطور ليصبح أكثر تعقيدا وتجاوزاً للحدود الوطنية، حتى إن أفريقيا مهددة بأن تصبح مركز الإرهاب.

والإرهاب بلا شك واحد من أخطر التهديدات المحدقة بالسلام والأمن الدوليين، وهو مصدر قلق شديد ليس للدول الأفريقية وحدها، ولكن للمجتمع الدولي ككل.

وقد ظهر التزام المجتمع الدولي بمكافحة الإرهاب وتصميمه على القضاء عليه بشكل رئيسي من خلال اعتماد العديد من الصكوك القانونية وإنشاء مؤسسات متخصصة. ففي عام ٢٠٠٦، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، وأنشأت فريقاً خاصاً لتيسير التنسيق وضمان الاتساق في الإجراءات الرامية إلى مكافحة الإرهاب، والمساعدة في تنفيذ الاستراتيجية. وعلاوة على ذلك، أنشأ مجلس الأمن، عملا بقراراته ١٢٦٧ (١٩٩٩)، و ١٣٧٣ (٢٠٠١)، و ١٩٨٩ (٢٠١١)، في جملة قرارات، هيئات فرعية تشارك في الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب.

وبطبيعة الحال، أفضى هذا الإطار القانوني والمؤسسي إلى قيام التعاون اللازم بين جميع الأطراف على الصعيد الدولي. ومع ذلك، لن يكون بالإمكان تحقيق مختلف الأهداف إلا من خلال بذل جهود تتجاوز معالجة أعراض الإرهاب لتصل إلى جذوره.

وتصارع هذه المؤسسات في الوقت الحالي الأحداث التي تشهدها أفريقيا في الآونة الأخيرة والتي تدعو إلى بذل المزيد من الجهود.

أولاً – لمحة عامة عن الظاهرة في أفريقيا

تطغى على الإرهاب في أفريقيا اليوم، بجميع مناطقها دون الإقليمية، أنشطة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وحركة الشباب المجاهدين، وجماعة أهل السنة للدعوة والجهاد (بوكو حرام)، وجيش الرب للمقاومة، وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا، وحركة أنصار الدين.

وقد بدأت هذه الجماعات الإرهابية تتكتل في تحالف لتشكل نوعاً من ''التكتل الإرهابي الدولي''، ومدت لها جذوراً على المستوى الوطني في العديد من البلدان، حتى أصبح من الصعب اليوم التمييز بين الإرهاب الدولي والإرهاب المحلي. والأسوأ من ذلك أن أنشطة هذه الجماعات الإرهابية تشكل تهديداً خطيراً للجهود التي تبذلها بعثات المجتمع الدولي لبناء السلام وحفظ السلام، كما هو الشأن في الصومال ومالي، على سبيل المثال.

ثانياً – الإجراءات الإقليمية

إن جهود أفريقيا لمواجهة التهديد الإرهابي، بما في ذلك على المستوى دون الإقليمي، لم تبدأ منذ وقت قصير. واتسمت التدابير المتخذة في هذا السياق بالطابع الوقائي، وسادت فيها روح التنسيق، واعتمدت على تعدد المبادرات.

ففي تموز/يوليه ١٩٩٩، اعتمد الاتحاد الأفريقي اتفاقية منع الإرهاب ومكافحته، التي دخلت حيز النفاذ في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. وفي ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٤، اعتُمد في أديس أبابا بروتوكول إضافي يضع الآليات والأجهزة اللازمة لتنفيذ الاتفاقية. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، اعتُمدت في الجزائر العاصمة خطة عمل في اجتماع الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بمنع الإرهاب ومكافحته.

وعملاً بهذه الخطة، تأسس المركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب، واتُّخذ له مقر في الجزائر العاصمة.

وفي ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، استضاف المركز اجتماعاً لخبراء الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي لدراسة مشروع قانون نموذجي لمكافحة ظاهرة الإرهاب، وذلك بهدف مواءمة التشريعات الوطنية وإعطاء قرارات الأمم المتحدة المناهضة للإرهاب قوة ملزمة.

وضمن الإطار المؤسسي الذي وضعه الاتحاد الأفريقي بهدف مكافحة الإرهاب، أُسند دور رئيسي إلى المفوضية وإلى مجلس السلم والأمن في تنسيق الجهود المبذولة في جميع أنحاء القارة.

وبالإضافة إلى ذلك، اتخذت هيئات مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، والاتحاد النقدي لأفريقيا الوسطى، وغيرها، العديد من المبادرات بشأن مختلف جوانب مناهضة الإرهاب، بما في ذلك التعاون القضائي على الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي في المسائل الجنائية، وتمويل الإرهاب أو غسل الأموال، وإنفاذ القانون، ومراقبة الحدود.

ثالثاً – تحديات مكافحة الإرهاب

إن دراسة التهديد الذي تشكله الجماعات الإرهابية في القارة الأفريقية تكشف عن واقع مثير لقلق بالغ، إذ يجتمع في نظرة واحدة، سواء عن صواب أو عن خطأ، التطرف السياسي والديني والأيديولوجي إلى جانب الجريمة المنظمة.

ولقد ثبت حتى الآن صعوبة تبلور التعاون الإقليمي الضروري. إذ يصطدم هذا التعاون فيما يبدو بنقص الموارد لدى دول المنطقة، كما ينكسر على صخرة الاختلافات التاريخية والثقافية والسياسية، والمنازعات الإقليمية التي لا مفر منها، والتخوف من المساس بالسيادة الوطنية.

وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها الدول في السنوات الأخيرة بهدف تخصيص الموارد الكافية وإقامة المؤسسات المناسبة لمعالجة الظروف المؤدية إلى نشوء الإرهاب، فقد ظهرت مواطن ضعف واضحة في أفريقيا.

وتترتب على مكافحة الإرهاب تكاليف باهظة تُخصص لها مبالغ طائلة كان بالإمكان أن تصرفها الدول في الأنشطة الإنمائية ذات الأولوية.

وأما المبالغ الضخمة التي تأتي من الفديات المدفوعة للإرهابيين ولغيرهم من مرتكبي الأعمال الإجرامية الانتهازية فكثيراً ما تُستعمل لشراء أسلحة أكثر تطورا، وتجنيد المزيد من الإرهابيين، وتنفيذ هجمات واسعة النطاق. وليس مستبعداً أن تكون الأنشطة الإجرامية مترابطة بحيث يصب بعضها في بعض، وهي بذلك تغذي الإرهاب في أفريقيا والأعمال الإجرامية التي تعيث في مناطق أخرى من العالم.

وتقوض الأنشطة الإرهابية الجهود الرامية إلى توطيد سيادة القانون والديمقراطية. ومن ثم فإن التطورات الهامة التي يشهدها الإرهاب في هذا الجزء من العالم تزيد من حدة المخاطر التي تهدد القارة الأفريقية بعدم الاستقرار ودولَها بالانهيار. ومحصلة الأمر أن الإرهاب، حتى وإن اختلفت درجة خطورته من منطقة إلى أخرى، فهو يسبب ضعف الدول الأفريقية، بل يفضي إلى انهيارها، وهي، بالمناسبة، لا تملك مقومات مواجهة الموقف. والخطر

الداهم الآن هو أن تصبح أفريقيا معسكراً لتدريب الإرهابيين وقاعدة لتجنيدهم ونقطة عبور لهم، ومركزاً لحشد الأموال لأنشطة غير مشروعة أخرى.

والأسوأ من ذلك، يُخشى أن يتمكن الإرهابيون من السيطرة على أراض تحتوي على موارد طبيعية استراتيجية للمجتمع الدولي، ولا سيما النفط واليورانيوم والماس، وكثير من الموارد الأخرى.

رابعاً – الأهداف

كثيراً ما يناقش مجلس الأمن مسألة الإرهاب ويعتمد بيانات رئاسية وبيانات صحفية في هذا الصدد.

إلا أن المناقشات التي أُجريت حتى الآن ظلت عامة إلى حد ما، و لم يتسن التركيز على خصوصيات الإرهاب في أفريقيا من حيث أسبابه ونتائجه، وعلى الجهود المبذولة على الصعيد الإقليمي، والحاجة إلى زيادة المساعدة المقدمة من المجتمع الدولي.

وفي الوقت الذي أصبح فيه الإرهاب أكثر تغلغلاً في أفريقيا، مثلما يشهد على ذلك الوضع القائم في شمال مالي ومنطقة الساحل والصحراء ونيجيريا، على وجه الخصوص، حتى أمسى مصدراً رئيسياً للقلق، فإنه لا محيد عن استعراض الحالة السائدة والتدابير المتخذة حتى الآن.

وتصبح هذه المسألة أكثر إلحاحاً عندما يدرك المرء أنه مهما تكن التدابير الأمنية المتخذة، بمقدور أي إرهابي له ما يكفي من العزيمة أن يجد طريقة للالتفاف عليها.

فمن شأن إجراء مناقشة لخطر الإرهاب تركز على أفريقيا أن تمكن من الإحاطة بالخصوصيات المحددة التي تنفرد بها القارة في هذا الصدد، ومن إيلائها الاهتمام المناسب، ومن ثم الوعي بالوضع الذي تعيشه وتدارك ضعفها إزاء الإرهاب.

خامساً – النتائج

يُتوقع أن تفضي المناقشة المتوخاة إلى اعتماد بيان رئاسي.